

بيان الموازنة العامة PUBLIC BUDGET STATEMENT

• تقرير الربع الثالث 2022 •



الفهرس

- 4..... الملخص التنفيذي .1
- 5..... المؤشرات الاقتصادية .2
- 7..... الأداء المالي للربع الثالث 2022 .3
- 11..... الدين العام .4
- 12..... المصروفات الرأسمالية الكبرى .5



الملخص التنفيذي

1. وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 4.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2021. وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.3% كما سجل القطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 2.7% في الربع الثالث من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.
2. بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثالث من عام 2022 مبلغ 81.9 مليار ريال قطري ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع الماضي. كما بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثالث من العام 2022 مبلغ 51.8 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الماضي. وسجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 30.1 مليار ريال قطري في الربع الثالث من عام 2022.
3. ارتفعت مصروفات الباب الرابع «المصروفات الرأسمالية الكبرى» بنسبة 7.8% مقارنة بالربع الماضي. كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيته حديثاً خلال الربع الثالث 384.3 مليون ريال قطري.
4. بلغ إجمالي الدين العام 368.9 مليار ريال قطري بنهاية الربع الثالث من العام 2022 والذي يمثل انخفاضاً بنسبة 1.2% مقارنة بحجم الدين في نهاية الربع الثاني من العام 2022.

المؤشرات الاقتصادية

وفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 4.3% مقارنة بالربع الثالث من العام 2021. وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 5.3% كما سجل القطاع النفطي ارتفاعاً بنسبة 2.7% في الربع الثالث من هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

سجل قطاع النقل والتخزين أعلى نمو في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 28.4% مقارنة بالربع الثالث من عام 2021. ويعود النمو القوي في هذا القطاع للتدفق المتزايد للسياح الى الدولة وتنفيذ مشاريع النقل العام المستدام مثل افتتاح مستودع لوسيل للحافلات الكهربائية في نوفمبر 2022 والذي يعتبر أكبر محطة حافلات كهربائية في العالم فهو يتسع لأكثر من 450 حافلة. استمر قطاع المعلومات والاتصالات نموه مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 15.9% في الربع الثالث لعام 2022 مقارنة بالربع الثالث 2021. أحد عوامل هذا النمو هو افتتاح اول منطقة مراكز بيانات عالمية في قطر من قبل شركة مايكروسوفت. فقد خلق هذا التطور فرص جديدة لتعزيز نمو الاقتصاد المحلي الذي تهدف اليه الدولة لتنويع اقتصادها، وتنمية المواهب وجذب الاستثمار الأجنبي. وكان من بين القطاعات الأفضل نمواً قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، وكذلك قطاع أنشطة الأسر حيث سجل كلاهما نمواً بنسبة 13.1% في الربع الثالث من عام 2022. ونما كل من قطاع الأنشطة المهنية والعلمية التقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 11.6%.

الأداء المالي خلال الربع الثالث من عام 2022

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثالث من العام 2022 مبلغ 51.8 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الماضي.

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثالث من عام 2022 مبلغ 81.9 مليار ريال ما يمثل انخفاضاً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع الماضي. وقد استمرت الإيرادات في النمو متفوقة على الإيرادات التقديرية في الموازنة العامة التي بنيت على أساس 55 دولار أمريكي للبرميل.

وسجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً قدره 30.1 مليار ريال قطري في الربع الثالث من عام 2022.

متوسط سعر النفط

97.7 دولار أمريكي للبرميل

إجمالي الإيرادات

81.9 مليار ريال قطري

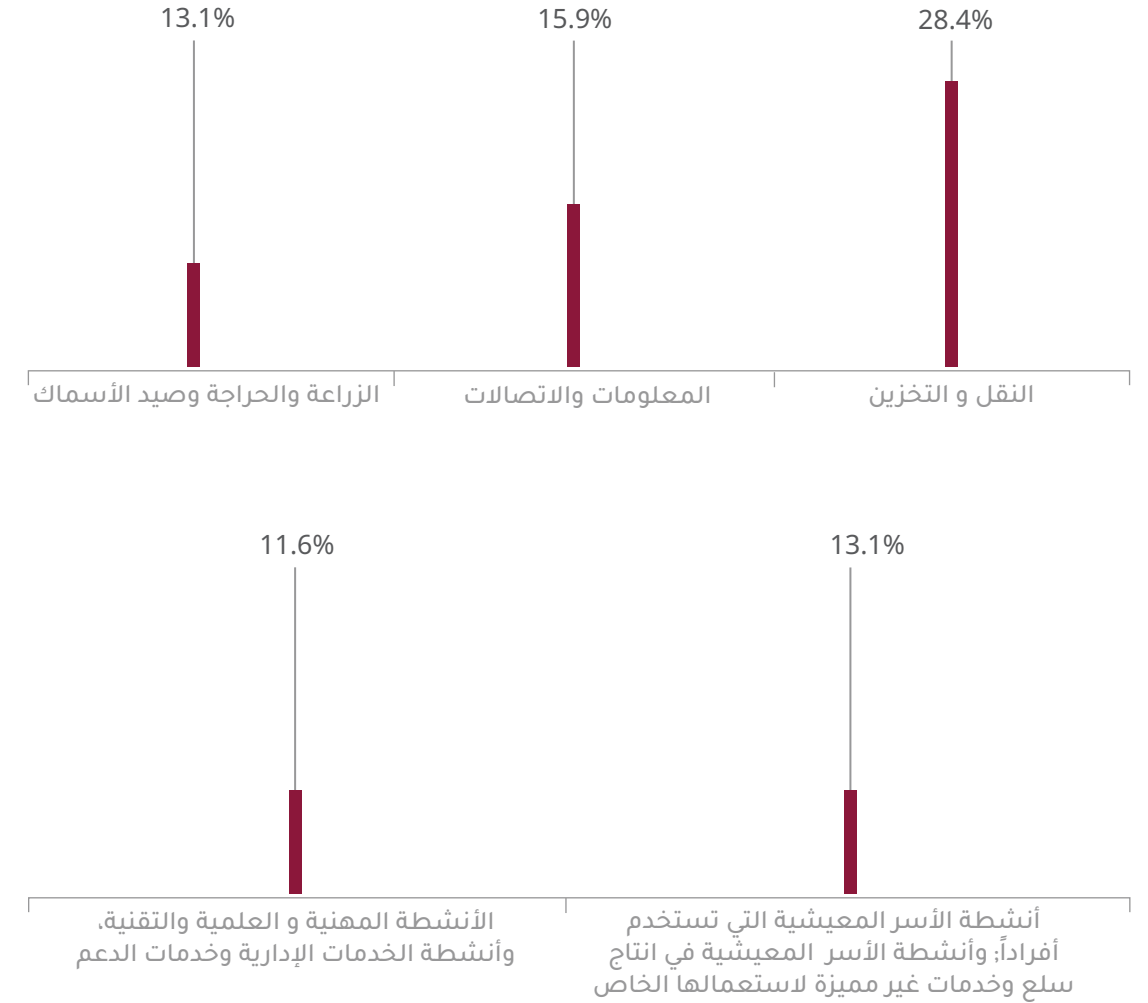
إجمالي المصروفات

51.8 مليار ريال قطري

الفائض

30.1 مليار ريال قطري

الشكل 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع
الربع الثالث 2022 / الربع الثالث 2021



نسبة التغيير على أساس سنوي	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث 2021
الناتج المحلي الإجمالي	4.3%	4.4%	2.6%
نفطي	2.7%	1.2%	0.7%
غير نفطي	5.3%	6.5%	4.7%

الإيرادات

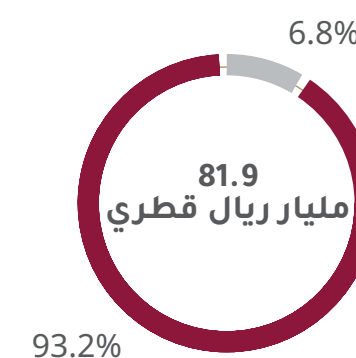
مليار ريال قطري	موازنة 2022	الربع الثالث 2022	النسبة من موازنة 2022	التغير على أساس ربع سنوي	التغير على أساس سنوي
الإيرادات النفطية	154.0	76.3	49.6%	31.1%	85.0%
الإيرادات غير النفطية	42.0	5.5	13.2%	-79.9%	-3.2%
اجمالي الإيرادات	196.0	81.9	41.8%	-4.6%	74.3%

بلغ إجمالي الإيرادات للربع الثالث من عام 2022 مبلغ 81.9 مليار ريال قطري، بانخفاض نسبته 4.6% مقارنة بالربع الماضي. يعود الانخفاض في الإيرادات بسبب انخفاض الإيرادات غير النفطية حيث تم تحقيق إيرادات غير نفطية كبيرة في الربع الثاني من عام 2022 بسبب تحصيل ضريبة الدخل على الشركات.

بلغ إجمالي الإيرادات النفطية 76.3 مليار ريال قطري، وهو يمثل ارتفاعاً على الصعيد السنوي بنسبة 85.0% مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط.

بلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية في الربع الثالث لعام 2022 مبلغ 5.5 مليار ريال قطري ما يمثل انخفاض بنسبة 3.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

الشكل 2: إجمالي الإيرادات



■ الإيرادات النفطية ■ الإيرادات غير النفطية

المصروفات

مليار ريال قطري	موازنة 2022	الربع الثالث 2022	النسبة من موازنة 2022	التغير على أساس ربع سنوي	التغير على أساس سنوي
الرواتب والأجور	58.5	14.6	24.9%	-17.0%	2.6%
المصروفات الجارية	67.2	18.0	26.7%	7.4%	21.1%
المصروفات الرأسمالية الثانوية	4.6	1.2	27.0%	16.8%	69.1%
المصروفات الرأسمالية الكبرى	74.0	18.0	24.4%	7.8%	10.4%
اجمالي المصروفات	204.3	51.8	25.3%	-0.5%	12.4%

بلغ إجمالي الانفاق العام خلال الربع الثالث من العام 2022 مبلغ 51.8 مليار ريال قطري، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الماضي. يشكل إجمالي الانفاق العام في الربع الثالث من عام 2022 نسبة 25.3% من إجمالي الموازنة العامة،

انخفضت مصروفات الباب الأول «الرواتب والأجور» بنسبة 17.0% مقارنة بالربع الماضي. وذلك بسبب دفع بعض المستحقات بشكل مقدم لبعض القطاعات، خاصة قطاع التعليم في الربع الماضي.

كما ارتفعت مصروفات الباب الثاني «المصروفات الجارية» بنسبة 7.4% مقارنة بالربع الماضي بسبب المبادرات ذات الصلة بكأس العالم في قطر 2022 بشكل رئيسي.

وارتفعت مصروفات الباب الرابع «المصروفات الرأسمالية الكبرى» بنسبة 7.8% مقارنة بالربع الماضي. كما بلغت المشاريع التي تمت ترسيبها حديثاً خلال الربع الثالث 384.3 مليون ريال قطري.

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام 368.9 مليار ريال قطري بنهاية الربع الثالث من العام 2022. ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1.2% مقارنة بمستوى الدين في نهاية الربع الثاني من العام 2022. وتغير رصيد الدين العام نتيجة لتغيرات سعر صرف العملات الدولية (FX adjust-ment). كما أنه لم يتم القيام بأي إصدارات خارجية جديدة خلال هذه الفترة.

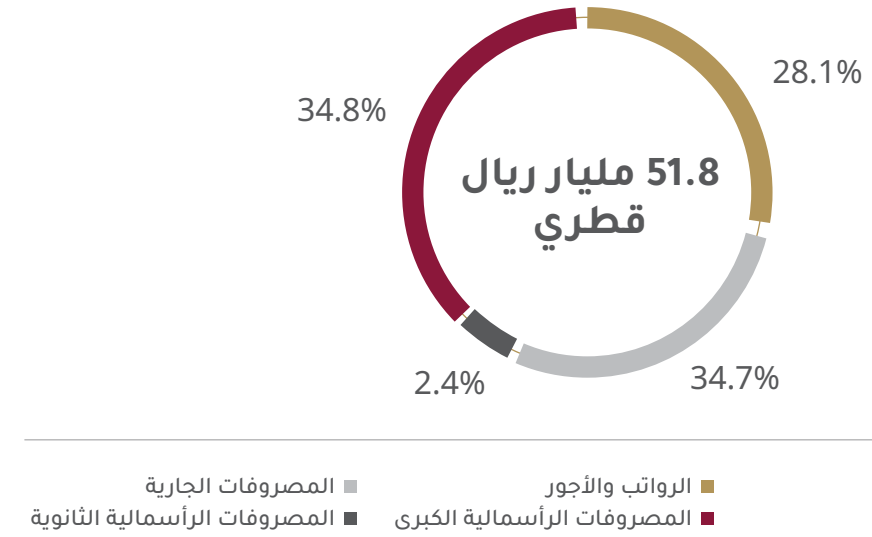
الدين الداخلي

ظل إجمالي الدين المحلي ثابتاً نسبياً عند 164.4 مليار ريال قطري في 30 سبتمبر 2022، وهو يمثل 44.6% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين العام المحلي من سندات وقروض محلية.

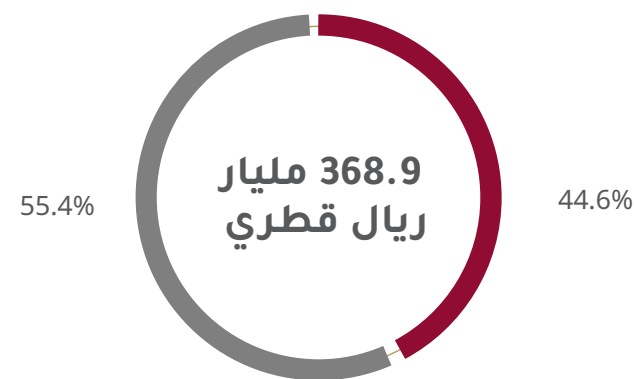
الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي في نهاية سبتمبر 2022 مبلغ 204.5 مليار ريال قطري، وهو يمثل 55.4% من إجمالي الدين العام. يتكون الدين الخارجي من سندات حكومية وقروض خارجية.

الشكل 3: إجمالي المصروفات



الشكل 4: الدين العام لدولة قطر (% من الإجمالي)



المصروفات الرأسمالية الكبرى

المشاريع التي تم ترسيبها خلال الربع الثالث من عام	مليون ريال قطري
البنية التحتية والطرق	245.4
الصرف الصحي	49.6
الحدائق والمساحات الخضراء	27.6
أخرى	61.7
الاجمالي	384.3

مصطلحات مهمة

الموازنة

تقدير رسمي تفصيلي يتضمن بيان الإيرادات المقدر تحصيلها والنفقات المقدر إنفاقها للوحدات المالية الحكومية عن عام مالي مقبل.

الإيرادات

جميع الإيرادات التي حصل عليها الدولة من دخل المصادر الطبيعية والضرائب والجمارك والرسوم على الخدمات وكافة مصادر الدخل الأخرى.

المصروفات

جميع المصروفات التي تنفقها الدولة لضمان توفير الخدمات لكافة المواطنين وتشمل مختلف النفقات الجارية والرأسمالية.

فائض / عجز الموازنة

الفرق بين الإيرادات والمصروفات سواء بالزيادة أو النقصان.

الباب الأول: الرواتب والأجور

المصروفات المتعلقة بكافة رواتب وأجور وبدلات ومكافآت الموظفين والعاملين بالوزارات والجهات الحكومية.

الباب الثاني: المصروفات الجارية

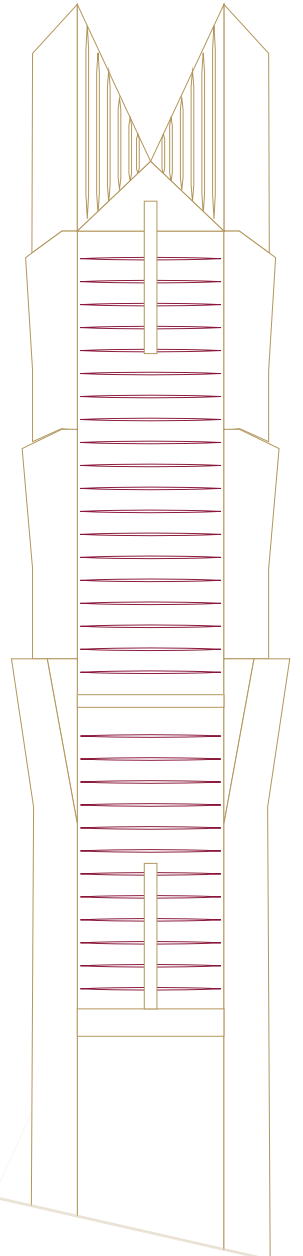
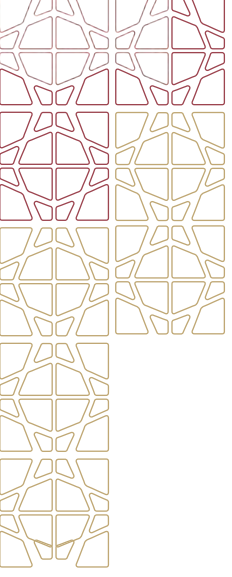
جميع المصروفات اللازمة لأداء الأعمال والخدمات التي تؤديها الدولة وأجهزتها المختلفة ويشمل تكلفة المواد اللازمة ومصروفات خدمات مختلفة.

الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية الثانوية

المصروفات على أصول ثابتة ضرورية لتمكين الوزارات والأجهزة الحكومية من أداء مهامها ويشمل كافة الأجهزة والمعدات سواء منها المطلوب لأغراض جديدة أو لغرض الإحلال.

الباب الرابع: المصروفات الرأسمالية الكبرى

المصروفات المخصصة للمشاريع التنموية طويلة الأجل لضمان تطوير وتحديث الخدمات والمرافق التي تقدمها الدولة يساهم في النمو الاقتصادي.



مِنَارَةُ الْمَالِيَّةِ
MINISTRY OF FINANCE

للمزيد من المعلومات تفضلوا بزيارة موقعنا الالكتروني

www.mof.gov.qa



للتواصل او الاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني

fpolicies@mof.gov.qa